من وثائق المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية
"إلى الأمام" حول قضية الصحراء

في نقد المنظور البورجوازي الصغير لقضية الصحراء
– عبد الله العروي و فتح الله والعلو نموذجا –

(الجزء الأول)

العروي و مسألة الصحراء الغربية
ـ نظرتان لتاريخ المغرب ـ

هامش : من وضع موقع "30 غشت"

منذ خريف 1974 و إلى حدود مارس 1976 (لحظة اعتقال آخر عضو في قيادة المنظمة)، خاضت المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام" معارك سياسية ضارية ضد التحالف الكمبرادوري – الإصلاحي (النظام و الأحزاب الإصلاحية)، حول الموقف من قضية الصحراء، و عرفت الفترة أعلاه صدور المئات من المناشير و الكراريس، التي تعبر عن مواقف منظمة "إلى الأمام". و بدورها قامت أبواق النظام (إذاعات، تلفزة، جرائد ...) و الصحافة الصفراء للأحزاب الإصلاحية و التحريفية، بحملات واسعة لتشويه مواقف المنظمة، و شن حملات قمع واسعة ضدها (انظر افتتاحية "الاتحاد الاشتراكي" تحت عنوان: "حكاية البؤرة الثورية في الغرب العربي"، و التي اتهمت المنظمة بالتمويل الأجنبي و بالعمالة للجزائر، تلك الافتتاحية التي كانت مقدمة لحملة واسعة من الاعتقالات تعرضت لها المنظمة آنذاك، مستحقة بذلك تسمية "قرار الإحالة" الذي أطلقته عليها المنظمة). و لا مجال هنا للتذكير بالمواقف المخزية لحزبي "الاستقلال" و"التحرر و الاشتراكية" التحريفي. و انضافت إلى الجوقة القيادة الجديدة لمنظمة "23 مارس"، التي، بعد استيلائها على تلك القيادة في خريف 1975 بعد سقوط جل الأطر الثورية للمنظمة في حملة نونبر 1974، انخرطت في الحملات الرجعية و الشوفينية ضد مواقف المنظمة من قضية الصحراء. انتقلت المعارك السياسية إلى سجون النظام، و عرف خريف 1976 معركة ضارية بين منظمة "إلى الأمام" و التيار الثوري لمنظمة "23 مارس" من جهة، و يمين "23 مارس" أو ما أطلق عليه ب"قيادة باريس". (انظر في هذا الصدد ثلاث وثائق "المرحلوية أو المنشفية الجديدة"، "هل يشكل سكان الصحراء شعبا؟"، و"الجمهورية العربية الصحراوية، انطلاقة الثورة في الغرب العربي"). و شكلت محاكمة يناير – فبراير 1977 إحدى محطات هذا الصراع القوي بين الخطين: الخط الثوري و الخط الإصلاحي اليميني الشوفيني.

بعد محاكمة يناير- فبراير 1977، استمرت المعارك السياسية في السجن المركزي بالقنيطرة، و خلالها انضاف إلى المواقف اليمينية، التيار الإصلاحي داخل منظمة "إلى الأمام" (تيار المشتري بلعباس و المنصوري عبد الله) و عناصر يمينية من معتقلي 1972، و انضافت هذه المعارك السياسية حول الصحراء إلى الحملة الواسعة التي خاضها النظام و القوى الإصلاحية و أزلامهما داخل السجون ضد منظمة "إلى الأمام". و كما في فترة 1974 – 1976، انتقل صدى هذه الصراعات إلى الجامعات، و إلى الخارج. و برز منظرو البورجوازية الصغيرة على الساحة الفكرية و السياسية، موظفين تحاليلهم و مقالاتهم لخدمة المواقف الرجعية و الشوفينية للنظام.

و من بين الكتب التي طبل لها النظام و القوى الإصلاحية المتحالفة معه، كتاب عبد الله العروي "الجزائر و الصحراء المغربية" الذي وضعه النظام على رفوف الإدارات المغربية، و أرسلت منه آلاف النسخ إلى السفارات الأجنبية، و لا يفوتنا هنا، أن نذكر بأن الكتاب جاء بطلب من الحسن الثاني، و استجاب له عبد الله العروي، و قد تم طبع الكتاب تحت نفقة النظام، و تم الترويج له على أوسع نطاق، و استعمله خصوم المنظمة لمواجهة أطروحاتها الثورية. و خلال فترة 1977 1978 و إلى حدود 1979 ، استمر الصراع حول موضوع الصحراء مع خصوم المنظمة، و من داخلها كذلك. و للتصدي لهاته الحملة الشعواء، أصدرت المنظمة من داخل السجن المركزي نشرة داخلية تحت عنوان "14 نونبر"، خصص العدد الأول بالكامل لقضية الصحراء، حيث تم التصدي للأطروحات الشوفينية. و ساهم مجموعة من رفاق التنظيم المركزي لمنظمة "إلى الأمام" بالسجن المركزي بمقالات تتصدى للفكر البورجوازي الصغير الشوفيني، حيث انتقل الصراع معه إلى مستويات عليا، بحيث لم تعد القضية مجرد موضوع الصحراء، بل انتقلت إلى طرح وجهتي نظر حول مسألة تاريخ المغرب. و من بين هذه المقالات التي تعرضت إلى هذا الجانب، مقالة "العروي و مسألة الصحراء الغربية: نظرتان لتاريخ المغرب" التي ننشرها ضمن هذا الجزء : "في نقد المنظور البرجوازي الصغير لقشية الصحراء ـ عبدالله العروي و فتحالله والعلو نموذجا"، بعدما تمت ترجمة المخطوط الأصلي الوحيد بالفرنسية إلى العربية.

هذا المقال يناقش ما أثارته مسألة الصحراء لدى العروي ، الذي أصبح منظر البورجوازية حول هذه المسألة ، كما حول الدولة أيضا ، في كتابه "الجزائر والصحراء المغربية".

يكشف كتاب العروي عن مفهوم رجعي لتأسيس الأمة المغربية- نظرة بورجوازية لتاريخ شعبنا- و باسم هذا المفهوم توحدت البورجوازيتين الكومبرادورية و الوطنية ، بالنظر إلى موقفهم فيما يتعلق بالصحراء ، و من حيث تقديمهما اتفاقيات مدريد كانتصار شعبي.

إن تفنيد ذلك ، لا يهم العلاقات التاريخية النضالية للصراع ، للصراع و الكفاح بين المغرب و الصحراء ، بل المفهوم الذي يروجه العروي عن تاريخنا بشكل واسع: علاقة شعبنا بالمخزن ، نشأة الدولة و الأمة ، هذه النظرة لتاريخنا ، تشرح وجهة النظر البورجوازية حول تأسيس أمتنا ، علاقة البورجوازية بسلطة الدولة و بالإستعمار ، و اليوم مع الاستعمار الجديد.

إن مثل هذه النظرة ، تتجاهل تماما المدى الواسع لدور النضالات الشعبية في تأسيس الأمة المغربية ، ذلك الدور الذي شكل المحور التأسيسي. إن هذه النظرة ، تضع جانبا إسهام طبقة الفلاحين المنتظمة في قبائل ، إنها تضرب جدارا من الصمت ، و تبخس الثورات الشعبية ضد المخزن و ضد المحتل الأجنبي و تشوهها ، مع أنها كانت تطيح بالأسر الحاكمة ، أو تأتي بها إلى السلطة ، و كانوا النواة الصلبة للهبات التي جمعت في موجات واسعة السكان الملتفين حول قادة شعبيين ضد الغزاة ، مشكلين هكذا ، وحدة الشعب و خميرة الأمة في النضال ضد خيانة المخزن ، و ضد المحتل الأجنبي.

-1- الهجوم الإيديولوجي للنظام الكومبرادوري و بورجوازية حزب الاستقلال

لقد نجح عبد الله العروي ، و بشكل غير مسبوق ، و في كتاب ضم 153 صفحة مخصص للصحراء ، في ألا يتكلم و لو بكلمة واحدة عن البوليزاريو ، و بعشرة أسطر فقط عن الصحراويين و الموريهوب.

إن تاريخ هذا الكتاب نفسه لمعبر جدا عن مسار العروي الذي كان رائدا بالنسبة للعديد من المثقفين التقدميين المزعومين ، خدام إيديولوجية بناء "السلم الإجتماعي" في بلادنا.

لنرى سياق صدور هذا الكتاب ، الذي أصبح منذ الآن فوق طاولات وكالات الأنباء و الصحافة الأجنبية ، و كذلك الإدارات المغربية ، حيث يضاف إليه هنا كتاب "التحدي".

يحاول النظام الكمبرادوري اليوم ، و بعناد ، أن ينقل إلى المستوى الإيديولوجي ، تلك المكتسبات التي حققها لصالحه من خلال التلاقي السياسي الحاصل مع الأحزاب الوطنية.

هنا تكمن إحدى اهتماماته الأساسية ، و هذا بالأساس ، عن طريق منظري حزب الاستقلال ، هذا الأخير الذي بدأ يستعيد وعيه بشكل مفاجئ ، منذ سنوات قليلة ، عندما أدرك أن تطور الشباب ، لم ينج فقط من تأثيره الإيديولوجي ، بل إن شبيبتنا قد تبنت إلى حد ما القيم التقدمية المستوحاة من الماركسية اللينينية ، هكذا استعاد مثال المقاومة لدى الحركة الوطنية ضد الإستعمار ، و حاول تحيينه.

من إحدى أدوات الهجومات الرجعية المضادة ، إنشاء المنظمة البوليسية للإخوان المسلمين ، المراقبة من طرف رجال السلطة. و من الآن فصاعدا ، أصبحت كل خطابات حزب الاستقلال تتضمن الموضوع الشهير "القيم الأجنبية المضرة بالإسلام التي تسمم شبابنا" ، فبهذا الشكل تتوحد جهود النظام و حزب الاستقلال ، لإعادة بناء مشروع إيديولوجي متماسك ، لتقديمه كمنظور للشباب ، إلى أجيال ليست لها معرفة بالنضال ضد المستعمر المحتل ،

الذي يقدمون له تاريخا مبتورا عن نضال التحرر الوطني ، و كل واحد يتبنى التاريخ بطريقته الخاصة. و قد رأينا أيضا ، جريدة "المحرر" ، حول مؤلف غلاب ، و شهدنا أيضا ، تصفيق حزب الاستقلال لكتاب عبد الله العروي ، إلى جانب كتاب المعزوزي.

ففي داخل هذا السياق ، حيث كل طبقة تقدم وجهة نظرها حول تاريخنا إلى الناخبين ، يقوم النظام بدوره بهجومات في داخل و خارج بلادنا ، مسخرا كل إمكانياته ، و محركا الكتاب المرتزقة ، من داخل الوطن و خارجه.

بعد تأليف موريس دريون كتابه "التحدي" ، كتب سيناريوها لفيلم حول "المسيرة الخضراء" ، كما طلب الديوان الملكي من بوطالب و أمثاله تأليف كتاب يدافع عن الدولة العلوية ، و بالنسبة لعبد الله العروي ، الذي رفض الالتحاق بالمجموعة ، طلب منه إذن تأليف كتاب حول الجزائر ، فلبى ذلك الطلب ، فجمع المقالات المنشورة حول قضية الصحراء في مجلة "لاماليف" في سنوات 75 — 1976. دائما ، و على نهج مواقف العروي الغامضة ، فالكتاب ليس مؤلفا تحت الطلب ، ما دام يحتوي على مقالات كتبت حسب الظروف ، و قد تكلف الديوان الملكي بنشره ، و هكذا يكون العروي ، مع ذلك قد لبى الطلب.

ما المفاجئ في ذلك ؟ فمن منطق نظام ما ، أن يعتصر إلى آخر قطرة ، المصلحة التي يستخرجها من الوضع الذي يضعه فيه خصومه كذلك ، في إطار استراتيجيته الخاصة : "الإجماع الوطني".

هذا ما يفسر هذا العمل الإيديولوجي الواسع الجاري اليوم ، إنه العمل المشترك للبورجوازية الوطنية و الكومبرادورية ، فهذه الأخيرة ، لم تنجح أبدا في تطوير إطار مؤساساتي حقيقي ، أي حزب قادر أن يضمن الإنتاج الضروري من النخب القائدة ، و لم تعرف أبدا كيف تؤسس مذهبا متناسقا ، بحجم المشاكل التي يعيشها مجتمعنا. من هنا تأتي أقصى درجة الفقر في الأساس السياسي و الإيديولوجي للطبقة الكومبرادورية ، الشيئ الذي يزيد من حدة هشاشتها.

إنه في هذا الاتجاه ، يمكن تقدير حجم النفس الذي يبحث عنه ، و يجد جزءا منه ، نظام الطبقة الكمبرادورية.

هذا البحث يقتضي ، لصالح "الإجماع الوطني" ، و في هذا المناخ ، من محاولة التحالف الطبقي ، أن يمنح للأسرة العلوية ، و بالأساس للحسن الثاني - يعني البورجوازية الكومبرادورية- و في الوقت نفسه ، لقب باني الأمة المغربية ، و لقب المحرر و قريبا ، و لم لا؟ الرجل الديموقراطي.

إن مشروع أسطرة السياسة والإيديولوجيا هذا ، يتميز بصفة أساسية بالرجوع إلى التاريخ ، جاعلا من الحسن الثاني ، الاستمرارية لمؤسسة الدولة الوطنية ، في مواجهة أخطار الهيمنة الامبريالية. التذكير بالتاريخ ، لتبرير التدخل العسكري في الصحراء ، ضد إرادة السكان الصحراويين ، التذكير بالتاريخ لتبرير محاولات تحالف طبقي للاستبداد المتنور.

-2- حول مفهوم تاريخ الشعب المغربي

كل حجج العروي ، - حجج ترمي إلى هدفين: تبرئة دولة المخزن ، و تبرير إلحاق تعسفي- ترتكز على مفهوم المعاهدة ، و يلجأ إلى هذا التصور خلال محاولاته دحض وجهات النظر الموريطانية و الصحراوية و الجزائرية. ففي نظره ، فإن وجود دولة كاملة السيادة فوق مجال ترابي محدد ، مؤكدة باعتراف الغرب ، و معبر عنها في المعاهدات.

إن وجود أمة مغربية ، يرمز إليها ، بسيادة سلطان على مجال ترابي ، ضامن الوحدة ، تبدو أيضا ، و قبل كل شيء بميثاق البيعة ، الذي يعترف بسيادة السلطان من طرف القبائل. اعتراف مزدوج ، إذن ، من الخارج من طرف

الدول ، و من الداخل من طرف القبائل ، هو ما يؤسس في نظره ، الدولة و الأمة المغربية. فمقولة قانونية — الميثاق هي وحدها محور فكر العروي.

إن مؤرخنا الكبير ، العالم الموسوعي ، الضمير الحي لتقدمية بلادنا ، لم يستطع حول قضية الصحراء ، تفسير تحليل وجهة نظره الشوفينية ، إلا بالتوجه و البقاء في إطار القانون الاستعماري.

إن نظرته للتاريخ ترتكز كليا ، على مقولات مجردة ، لمفهوم القانون ، الميثاق و البيعة ، إن العروي مؤرخ "اليسار" ، بقي في المقولات القديمة جدا للتاريخ البورجوازي ، فهو يفسر لنا طويلا ما يجب أن نفهمه من ميثاق الجزيرة الخضراء لسنة 1906 ، و معاهدات الحدود لسنة 1845 مع فرنسا ، مذكرة التفاهم لسنة 1901 ، مراسم التطبيق لسنة 1902 ، المعاهدة الفرنسية الألمانية لسنة 1911 ...الخ ، لا كلمة واحدة حول ما سمح بتوحيد ، و ربط بشكل عميق بين أفراد الشعب المغربي.

و في جميع مقالاته ، التي جمعها في كتاب "الجزائر و الصحراء المغربية" ، لا كلمة حول العلاقات الاجتماعية في بلادنا ، عبر الصراعات بين الدول و القبائل ، لا كلمة حول لماذا ، و كيف البيعة ؟.

ما دامت هناك بيعة ، فلأن هناك تناقضات بين المخزن و القبائل ، ما هي ؟ ما مضمونها ؟ ما طبيعتها ؟ ما بعدها ؟ لا تطرح أي من هذه الأسئلة ، و يقفز عليها بمساعدة فقه "الاتفاق".

إن عقد "البيعة" ، من وجهة نظرنا ليس اعترافا بسيطا ، إنها تعبير عن حالة العلاقات الطبقية بين المخزن و فئة الفلاحين المنتظمة في قبائل. إن البيعة ، هي تسجيل لمستوى موازين القوى التي تحكم دولة المخزن و القبائل ، و على سبيل الدقة: حقوق الرعي ، حقوق الماء ، مقدار الاقتطاع الجبائي ، تجنيد الرجال ل "الحركة" ، حقوق المرور ، ليست لها أي خاصية مجردة ، ليست غامضة ، و ليست عامة. إنها دقيقة: إنها علاقة سياسية تنشأ ، تقيم الحقوق و الواجبات لكل واحد ، عقب صراع و مفاوضات ، بين المخزن و القبائل. فإذا كان هناك اعتراف بسيادة السلطان ، من طرف القبائل ، فإنه كان في نطاق الاتفاقات حول حقوق الأراضي ، المنبثقة من صراع سياسي ، من العلاقات بين الطبقات - وسائل الإنتاج- الأرض- الماء ، و تحصيل الجبايات في الملاذ الأخير ، رهان صراع الطبقات هذا ، حيث أن فئة الفلاحين انطلاقا من طريقة تنظيمها الاجتماعي ، و مستوى تضامنها العالي ، و استقلالها الذاتي النسبي ، ظلت تفرض على المخزن مفاوضات و تراجعات ... بكلمة واحدة ، احترام حقوقها.

إنها القدرة السياسية لفئة الفلاحين ، و التحرك الاجتماعي السريع للقبيلة الذي يرجع إلى نوع التضامن ، و إلى حركيتها ، التي ترجع إلى حق التصرف النسبي في الأرض ، و إلى قنوات التحالفات ، التي يمكن أن تغطي مجالات واسعة. كل هذا ، هو ما يفسر المقاومة الكبيرة لطبقة الفلاحين — مزارعون و رعاة — لسلطة المخزن.

إن هذه المقاومة ، كانت التعبير عن إرادة فئة اجتماعية ، للانفلات من القمع و النهب ، فلم تكن تعني أبدا إرادة سياسية في تحقيق استقلال مؤسساتي. إن المقاومة السياسية و العسكرية ، للقبائل ، كانت تجليا أكبر ، لصراع طبقي حسب النمط الخاص ، للتنظيم الاجتماعي في بلدنا.

إن مقاومة طبقة الفلاحين للمخزن لا تستثني قط الانتماء إلى نفس الجماعة ، إلى نفس الأمة.

بعيدا عن هذا ، فمقاومة طبقة الفلاحين ، تدخل ضمن السيرورة نفسها لتكوين و تشكيل الأمة المغربية ، هنا تكمن من وجهة نظرنا ، المسألة الرئيسية ، و أن مقاومة الاستعمار البرتغالي ، الإسباني و الفرنسي ، شكل في المجرى نفسه ، وحدة شعبنا في السلاح ، وحدة الفلاحين المنتظمة في قبائل ، و وحدة سكان المدن ، لأن وحدة شعبنا ، انبنت خلال سيرورة طويلة في هذه الوحدة المزدوجة ، لأن هاتين المقاومتين ، اختلطتا فيما بينهما ، بسبب مكر

المخزن و خيانته ، خلال مرحلة تسرب الرأسمال التجاري و المالي ، أمام المحتل العسكري الأجنبي ، الإسباني و الفرنسي.

إن الفعل التأسيسي للأمة المغربية ، هو ثمرة وحدة الشعب في هذه المقاومة المزدوجة ، إن الفعل التأسيسي للأمة المغربية ، ليس عقدا قانونيا – البيعة – إن الفعل التأسيسي للأمة المغربية ، هو وحدة شعبنا ، في سيرورة النضال ، ضد القمع الطبقي للدولة المخزنية ، و ضد الاحتلال الأجنبي ، فليست الدولة هي من يبني الأمة.

إن قاعدة أمتنا ، هي وحدة الشعب ، و وحدة الشعب انبنت ضد المخزن ، و ضد المحتل الاستعماري. إن تشكل الأمة المغربية ، ليس فقط ، و ببساطة ، ثمرة سلطة المخزن ، و لا ثمرة مجيء البورجوازية التجارية ، التي وحدها السوق.

فبمناسبة توسيع السوق من طرف البورجوازية ، تحت رعاية المخزن ، يكون التضامن القبلي ، الذي يقيم وحدة مقاومته ضد المخزن ، ليس فقط الجنود الذين يحرسون المقاتلين على امتداد هذه الطرقات ، من وحد الفلاحين ضد سلطة المخزن ، و الطريق هنا تعني الوصول السريع ل "الحركة" و الابتزاز بكل أنواعه للقبائل من طرف المخزن. كل هذا ، كما يمارس اليوم في 1976 ، في بعض مناطق الأطلس المتوسط ، و الأطلس الكبير ، قرى ترفض الطرق و مؤسسات أخرى ، و هي العارفة ، من خلال تجربة مناطق أخرى ،أن رجل الدرك أو القائد سيسلكها.

هكذا ، فإن الاعتراف بالسيادة ، التي هي "البيعة" هنا ، ليست مجرد اتفاق ، إنها علاقات بين الطبقات (طبقية) ، في سيرورة تشكيل الأمة المغربية. و كذلك ، فإن المظهر الأساسي في هذه السيرورة ، هو وحدة الشعب ، التي تتحقق في التناقض مع المخزن و الاستعمار. فالعنصر المحرك ، ليس سلطة المخزن ، و هذا ما يفسر عرضية البيعة. هكذا ، فالخاصية الأساسية للبيعة هي عرضيتها. و محتواها فعلا ، امتيازات المخزن ، المنتزعة أو المتنازل عنها ، يتم اعادة النظر فيها ، في أقل مناسبة ، ترى القبائل أنها مناسبة ، هذه الأخيرة كانت تعمل إذن في اتجاهين متتاليين أو متزامنين ، تقرض من مجال القبائل المجاورة ، و تحاول أيضا أن تتقوى ، و أن تصبح قوية أكثر فأكثر ، متجاوزة أواليات حقوقها الثابتة.

إنها إذن ، تبني تحالفاتها داخل مجال مراقب ، من أجل تقوية المكتسبات ، و أن تكون في وضعية مناسبة للمفاوضات ، في وقت تكون فيه المواجهة التي يجب أن تندلع مع المخزن حاسمة ، من أجل تقليص الامتيازات المادية التي يستمدها هذا الأخير من سلطته.

إن الدخول تحت الطاعة ، هو تتويج لهذه السيرورة ، و بداية لحالة صراع عسكري ضد السلطة المركزية و وكلائها المحليين. هي إذن ، فترة عدم الاستقرار ، حيث المفاوضات عن طريق إرسال مبعوثين و مواجهات عسكرية تكون متتابعة.

إن سيرورة هذه المرحلة ، ليست تقديم التاريخ الكولولياني أو أيضا نظرة ما شعبوية لتاريخنا ، و ثمرة قرار عفوي متهور ، ناتج عن رجعية عسكرية للقبائل ، أو أيضا إرادة مطلقة ، لمعارضة غاضبة ضد المخزن. و المتمردون لا يتمردون على أرضية انتفاضة شخصية مع المجتمع ، إن عملهم لم يكن نشاط قطاع الطرق ، هكذا كما تختزله البورجوازية في كثير من الأحيان داخل الوعي الجماعي. إن ثورتهم تجد منبعها في الظروف الموضوعية لوضعية اقتصادية معروفة. إن السياق السياسي الذي كانت تتصارع داخله الطبقة الحاكمة ، كان في كثير من الأحيان ، يعزز التطور الجغرافي للتمرد.

لكن الثورات الفلاحية ، لم تكن أبدا تعبيرا عن سلطة قبلية ما ، بل كانت رفضا لنظام لم يستطع تأمين الحفاظ على ممارسة حقوق الرعاة و الفلاحين. إن سيرورات هذه المرحلة من صنع جدلية وحدة شعب البوادي ، فلاحون و رعاة ، و وحدة القبائل خلال هذه الفترات التاريخية لغضب الفلاحين و للاستقرار المزدهر.

-3- حول مفهوم السيادة

هكذا ، أليس مستغربا أن ينتهي العروي إلى مأزق: إنه لم يستطع أن يعرف ما تعنيه السيادة ، فقد قال كل شيء ، عن ما ليس فيها ، و يبذل المستحيل لتوظيفها إيجابا. هكذا ، "فإن السيادة المغربية ، لم تكن مجرد ولاء إقطاعي ...إن السيادة المغربية لم تكن تجمعا غير عضوي للقبائل ...".

ضد من يتعارك العروي: مع من يتجادل ؟

إذا كان ليوطي زعيم الاستعماريين نفسه ، قد اعترف بأن فرنسا كانت قد وجدت في المغرب دولة — أمة ، و شعب يتوفر على مؤسسات و ثقافة عريقة ، و يضاف إلى هذا ، أن العروي لم يتمكن من الانفكاك من مسألة السيادة هاته ، التي يربطها تارة ، بطاعة القبائل ، و تارة بمجال ترابي ، فهو يتناقض مرارا ، ففي آخر الصفحة 27 يؤكد العروي:

"أنه ليس صحيحا ، كما يمكن أن يظن إنسان غير مطلع ، أنه كلما ابتعدنا من مركز (وسط المغرب) كلما كان الحكم السلطاني متنازع عليه و غير معروف".

بعد ذلك ، و في الحال ، يضيف "الأسباب سهلة الفهم ، فبعض المناطق من الأطلس المتوسط و الصغير ، تعيش في حالة تمرد دائمة" ، أو أيضا ، حقائق تاريخية مشوهة ، عندما يؤكد أنه :

"لم يكن الأمر كذلك ، بالنسبة للمجالات البعيدة ، و لكن منبسطة على العموم ، من تافيلالت إلى الصحراء الغربية..." و أن أسباب خضوع هذه المناطق هو جغرافي صرف: لأنه منبسط ، نفس الشيء ، كما يمكن أن يفترض ، لأنه لا يقول أن "الأسباب السهلة الفهم ، لتمرد الأطلس المتوسط و الكبير ، هي بدورها أسباب من طبيعة جغرافية: لأنها جبلية".

و في نفس الاتجاه ، يؤكد أنه سيأخذ شايا في العيون قبل نهاية 1975 .(ما دام) ، كما أعلن ذلك للصحافيين: هل سبق لكم أن رأيتم حرب عصابات في صحراء ما ؟"

في الجنوب ، تعد الجغرافيا القاعدة الواحدة التي تفسر الخضوع و التمرد ، لماذا إذن ، كانت حملة مولاي الحسن سنة 1883 ، ما دامت قد كانت هناك تبعية دائمة في هذه المنطقة ؟ لماذا الاستقلال و عقلية حرب العصابات التي كانت تقوم بها قبائل الركيبات ضد المخزن ، منذ السعديين. ، لماذا نكران كل هذه الوقائع ؟ و هي وقائع كما يقول العروي بشكل جيد "في قضية الصحراء ، فإن ما يهم هو الوقائع ، و ليس المبادئ المجردة" . إنها لحقيقة منافية للتاريخ ، و خلط يقوم به العروي ، عندما يؤكد في محاولته لتبرير مفهوم المجال الترابي "إن المجال الترابي المغربي ، كان ممتدا (له نفس الإتساع) مع سوق اقتصادية مفصولة بشكل موضوعي عن أسواق أخرى ، و أيضا محددة بشكل واضح في الشرق و في الجنوب". إنه طرح مجانب للحقيقة ، لأنه ليس من الحكمة في شيء ، أن مؤرخا يقوم بتأكيد ، و يؤسسه على أساس السوق عندما يتعلق الأمر بالصحراء. إن التجارة البعيدة المدى ، و طرق الاتصال التي تمر منها القوافل ، و العلاقات بين المدن ملتقى الطرق ، إنها أمور تتعلق بكل الصحراء من شرقها إلى غربها ، في هذه الحالة ، لماذا عدم المطالبة بالمزاب ؟ هكذا ، بالارتكاز على السوق لإنشاء إقليم ، هو بصراحة غير كاف في الحالة المتعلقة بالصحراء.

في الواقع ، ما يتحدث عنه العروي ، ولا يتجرأ على المضي بعيدا في فكرته ، ليس هو المجال الترابي ، إنما المسألة تتعلق بالحدود ، لأن مشكلته ليست الصحراء ، بل الجزائر ، و فيما يتعلق بهذا الأمر ، فإن مداخلة المؤرخ ، هي طوق نجاة غير منتظر لصالح النظام الذي يتهرب من مسألة مقاومة الصحراويين ، و يهاجم الجزائر.

-4- النهج المثالي للعروي

على امتداد المقالات التي تشكل مؤلف العروي ، يظهر مفهوم الدولة ، الدولة الموحدة فوق المصالح الاجتماعية المتصارعة ، فوق الطبقات ، دولة حكم ، بين الأطماع و التوترات و الصراعات ، مدبرة أمور الأمة و المضحية بالمصالح الشخصية المضادة للمصلحة العامة ، هذه هي الفكرة ، التي تقوم على التصور القديم للدولة ، والتي تتخلل صفحات الكتاب.

إنه الصمت المطبق ، فهو لا يستحضر في أي لحظة ، العلاقات و لا طبيعتها ، القائمة بين الدولة و الفلاحين ، فعلاقات الإنتاج ، و الأسس الموضوعية التي تؤسس للعلاقة: دولة — فلاحين غائبة كليا ، فقط ، المخزن المدافع في كل زمان و مكان عن سيادة بلادنا و وحدتها الترابية.

هكذا يطابق العروي ، بشكل تام و كامل ، مصالح الشعب المغربي و مصالح المخزن ، و يقوم بتبرئة الدولة بشكل فظ و ديماغوجي.

إن هذه النظرة مخالفة للحقيقة التاريخية ، بالنظر إلى وقائع تاريخنا ، فالعروي يحللها و يوضحها بالعلاقات بين المخزن و الفلاحين ، و التصور نفسه يهم في نفس الوقت ، التاريخ البعيد و الحاضر ، في القرن التاسع عشر و طيلة سنوات تكون فيها أوضاع السلطة حرجة ، و سواء تعلق الأمر بمجتمعنا أو بعلاقاته مع الخارج ، أو أنها توجد منذ قرن أو لبعض الشهور ، عمل الدولة في بلادنا ، حسب العروي ، كان ضامنا لسيادة و استقلال شعبنا. إن الواقع الأساسي في نهج العروي ، هو كونه يتجاهل كليا في كتابه طبيعة السلطة و طبيعة النظام ، و هي المسالة الأساسية الغائبة عن كل التحليلات حول تاريخنا ، و كذا في التعليقات حول مواقف النظام ، و بالتالي ، فإن الكاتب ينغمس في تناقضات أسقطته في حلقة مفرغة لا يستطيع الخروج منها ، فهو إذن ، يبرر كل ما قام به المخزن و الدولة الكمبرادورية ، و لا يمكن أن يفعل غير ذلك ، بمجرد أن تخلى ، نتيجة لما سبق ، عن تحديد طبيعة النظام ، و طبيعة العلاقات بين السلطة و القوى و الطبقات الاجتماعية في المدن و البوادي.

مثل هذا النهج ، الذي لا يتحدد انطلاقا من طبيعة النظام ، يقود أساسا ، مهما كانت التضرعات بالضرورات التكتيكية ، بكل تأكيد إلى الدعم السياسي. إنها تبعد القوى الوطنية عن المصالح الشعبية الحقيقية ، و تضع بشكل كبير ، الكثير من المناضلين المخلصين على سكة مواقف الطبقة البورجوازية.

إن هذا النهج المثالي ، يتلاءم مع مصالح البورجوازية ، و مع محاولات التحالف بين الشريحة العليا للبورجوازية الوطنية و الطبقة الكومبرادورية. هذه التحالفات أدت اليوم ، على المستوى السياسي ، عن طريق المشاركة الذليلة لحزب الاستقلال في الحكومة ، إلى دعم غير مشروط من طرف حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" و حزب "التقدم والاشتراكية" للنظام الدموي للحسن ، و أيضا كل مكونات البورجوازية الوطنية ، تخدم اليوم ، تحت راية البورجوازية الكومبرادورية ، و مرة أخرى ، فإن البورجوازية الوطنية تبين عجزها عن القيادة المتماسكة ، لصراع ما و لو كان إصلاحا سطحيا ، و تبرهن البورجوازية الوطنية ، مرة أخرى عن قابليتها للتحالف مع أعداء الشعب ضد الطبقات الكادحة. و هذه السياسة يعود مصدرها إلى ميزتين أساسيتين للبورجوازية الوطنية في مجموع البلدان العربية بشكل

عام ، الأولى تحديدها الضيق للمهام الوطنية داخل تطور الصراعات ، هذا التحديد الذي يفرغ محتوى هذه المهام الوطنية ، و يربطها ذلك بالقوى الطبقية الأكثر رجعية ، و الميزة الثانية تتمثل في رفض كل التناقضات الطبقية باسم التناقض الرئيسي للأمة ضد الامبريالية ، و لا تعطي أية أهمية للشروط الحقيقية للتحقيق الفعلي للمهام الوطنية التي تعلن أنها مهامها التاريخية. هاتان الميزتان الأساسيتان ، تفسر فشل البورجوازية الوطنية في تحقيق مهامها الخاصة بها ، فتحالف الطبقات هذا الجاري اليوم ، هو نتيجة لفهم مغلوط كليا للدولة ، المفهوم الذي يستمد منابعه من الموقع الطبقي للبورجوازية أمام النظام.

فيما يتعلق بنضال التحرر الوطني و قضية الصحراء ، ماذا يقول العروي حول دور الدولة ؟ في الصفحة 61 من كتابه ، يؤكد قائلا : "إنها الدولة و الشعب المغربي اللذان كانا دائما يفرضان إنهاء الاستعمار ، من كل ما كان يشكل جزءا من التراب المغربي."

1978